السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد:01 ص ص: 444- 467
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

Economic and environmental mechanisms to activate the role of regional communities in achieving sustainable local development

سمير بن براح *، جامعة باتنة 1
samir.benberrah@univ-batna.dz
هادية بن مهدي، جامعة باتنة 1
benmehdihadia08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/06 تاريخ القبول: 2022/11/15

ملخص :

تعد الجماعات الإقليمية المحرك القاعدي لعجلة التنمية المستدامة، حيث تعتبر الوسيط بين الحكومة والمواطن المحلي، فهي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، وصورة من صور اللامركزية الإدارية، كما تتمتع بصلاحيات واسعة من أجل تحقيق التنمية ذات الأبعاد الثلاث؛ الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية باعتبارها الشريك الأساسي للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العامة.

إلاّ أنه ورغم الاختصاصات الممنوحة للجماعات الإقليمية من طرف المشرع الجزائري من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة، الواقع الميداني يصطدم بمجموعة من المعوقات المختلفة التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة المركزية على المستوى المحلي، وأمام هذا الواقع والمشاكل التي تعيشها الجماعات الإقليمية والتحديات التي تواجهها على مختلف الأصعدة،

* المؤلف المراسل

وجب وضع تصور حقيقي لإستراتيجية تنموية محلية ووطنية مستدامة في إطار منظور متكامل قوامه وضع آليات تمس القطاع الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، تأخذ في الحسبان خصوصيات كل منطقة أو إقليم، ويتم وفق أسلوب علمي وموضوعي دقيق، مبني على إحصائيات حقيقية للواقع المحلي باعتبار أن الجماعات الإقليمية بوابة التنمية الوطنية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :الآليات الاقتصادية– الآليات البيئية– الجماعات الإقليمية – التنمية المستدامة– تنمية محلية مستدامة .

Abstract:

Regional communities are the main driver of the sustainable development wheel, as they are considered the intermediary between the government and the local citizen. They are regarded as a method of administrative organization, and a form of administrative decentralization. They also possess great authority and power for the purpose of achieving a three-dimensional development; economic, social and environmental, given that they are considered the principal partner of the central authority in managing public affairs.

However, despite the competencies granted to the regional groups by the Algerian legislator in order to achieve sustainable local development, the reality in practice collides with a set of different obstacles that prevent the achievement of the goals set by the central authority at the local level. And in the face of this reality with its problems and challenges encountered by the regional groups at various levels, a vision of a sustainable local and national development strategy must be developed within an integrated perspective based on setting up

mechanisms that affect and interact with the economic, social, and environmental sectors, taking into account the specificities of each region, and carried out according to an accurate scientific and objective method. Finally, this must be based on real and actual statistics of the local reality, given that regional groups are the gateway to sustainable national development.

Keywords: Economic mechanisms, environmental mechanisms, regional groups, sustainable development, sustainable local development.

.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من الدول بمكانة الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية بمفهومها الحديث والتي كانت محصورة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث أصبحت تعتبر التنمية الحقيقية بالعملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وقد بدأ اهتمام الجزائر بالتنمية المحلية المستدامة لأول مرة ولو بطريقة ضمنية من خلال القانون رقم: 03/83 والمتعلق بحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة، فنصّ في مادته السابعة على الجماعات الإقليمية ودورها في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بقوله: «تمثل المجموعات المحلية المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، تحدد كيفيات مشاركتها بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية»، ولقد مثل هذا القانون التوجه الجديد في التشريعات الوطنية بطرحه لمبدأ التوازن بين النمو

الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة. بعدما كانت المواد القانونية التي تهتم بحماية البيئة متناثرة بين مختلف القوانين ذات الطبيعة القطاعية.

بعد مرور عشريتين من الزمن على صدور هذا القانون و العراقيل التي منعته من تحقيق أهدافه، جاء القانون رقم: 10/03 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المعدل والمتمم مكرسا توجه الجزائر في دعم العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية، إلاّ أنه لم يعطي للجماعات الإقليمية المكانة الحقيقية التي يجب أن تحظى بها في مجال التنمية المحلية المستدامة.

كما يعتبر القانون رقم: 20/01 أول تشريع في الجزائر تضمن مصطلح التنمية المستدامة، حيث نصّ في المادة الأولى منه على أن يحدد هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة، كما أعطى للجماعات الإقليمية الدور الأساسي في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهذا ما أكدت عليه قوانين الإدارة المحلية خاصة المادة 108 من قانون البلدية رقم: 10/11 والمادة الأولى من قانون الولاية رقم: 07/12.

ولأنّ التنمية المحلية المستدامة مفهوم حديث يجمع بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، نصّ المشرع الجزائري على هذه الأهداف في قانون الولاية رقم: 07/12 في مادته الأولى مؤكدا على دور الولاية في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما أنّه أدرجّ مصطلح المستدامة لمفهوم التنمية ولأول مرة في تشريع الإدارة المحلية من خلال المادة 107 من قانون البلدية رقم: 10/11 والمادة 108 من نفس القانون، وبذلك تبرز أهمية ومكانة كل من الولاية والبلدية في بُنيَان النظام الإداري اللامركزي في الجزائر باعتبارهما قاعدة التنمية الوطنية المستدامة، وأهم إدارة جوارية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهدافها.

و عليه فيهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى معالجة الاشكالية التالية :

ما هو دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال الآليات الاقتصادية والبيئية ؟

و في سبيل الاجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى ما يلي :

- عرض تحليلي لأهمية الآليات الاقتصادية و البيئية التي يجب تفعيلها على المستوى المحلي؛
- ابراز العلاقة بين الجماعات الاقليمية و التنمية المحلية المستدامة؛
- استنتاج مدى فعالية الآليات الاقتصادية والبيئية في تحقيق تنمية مستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية.

أولا. الآليات الاقتصادية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

مما لا شك فيه أن صفة "المحلية" التي تتسم بها الجماعات الإقليمية تتوقف على نوع وطبيعة الاقتصاد المحلي، فظروف وتركيبة الاقتصاد المحلي تحدد مدى قدرات هذه الوحدات الإقليمية -الولاية والبلدية- في القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتقديم الخدمات للسكان المحليين، خاصة وأن النظام الاقتصادي في الدولة ينعكس على الأداء المحلي فيها، ففي الفترة التي اتسمت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كانت الجماعات الإقليمية مكلفة بتقديم الخدمات للمواطنين (الخميسي، 2016، صفحة 199) والسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة، ولكن في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق وتحول دور الجماعات الإقليمية من الدور التقليدي إلى الوظيفة الاقتصادية، فلم تعد مسؤولة فقط على تقديم الخدمات العامة مباشرة للمواطن

بل أصبح بإمكانها خلق مصادر تمويل جديدة تدعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، خاصة وأن المال هو عصب كل تنمية محلية ووطنية.

1. الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية كحتمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

إن الدور الأساسي للجماعات الإقليمية، وهو تحقيق تنمية محلية مستدامة ولا يتم إلا عن طريق الموارد المالية والتي تتجسد في الميزانية، كون أي نفقة لابد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية وتعتبر هذه الأخيرة تعبيرا عن سياسة تنموية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة الإقليمية (الولاية، البلدية)، وتحتل المالية المحلية في الوقت الراهن صدارة التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق، وعليه ينبغي التفكير في كيفية جعل الجماعات الإقليمية قادرة على امتلاك الوسائل المالية الكافية، وكيفية تشجيعها على إنفاقها بشكل محكم قصد توفير خدمات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية تلبي الحاجات الضرورية للمواطنين من خلال اعتماد استقلالية مالية، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه، وتسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المجتمع الواجب تلبيتها، وفي الأخير تفتح المجال للمنافسة وجلب الاستثمار لترقية التنمية، وبما أن إعادة النظر في وظائف الجماعات الإقليمية ومسؤولياتها أمر ضروري لذا فإن التصور الفعال لماليتها المحلية هو الآخر أمر ضروري، وعليه كيف يمكن تحفيز الجماعات الإقليمية وتشجيعها قصد تطوير موارد جديدة بدلا من انتظار تسوية مشاكلها المالية عن طريق زيادة التحويلات والإعانات الواردة من ميزانية الدولة فقط؟.

لذلك اعتبر بعض فقهاء في القانون الإداري أن الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية من الركائز الأساسية لقيام التنظيم الإداري اللامركزي، على غرار الفقيه رفاييل ديشو "R.Déchaux" فالاستقلالية المالية تتحدد بمعيارين الأول مؤسساتي بمعنى الاعتراف للجماعات الإقليمية بسلطة حرة في مجال النفقات

والإيرادات، والثاني مالي ويتعلق بإمكانية الجماعة الإقليمية ضمان تمويل نفقاتها بموارد خاصة وبشكل كافٍ(Déchaux, 2010, p. 10) فالاستقلالية المالية الحقيقية للجماعات الإقليمية تتحقق بامتلاك موارد ذاتية وحرية التصرف فيها، فلا جدوى من منح المجالس المحلية اختصاصات عديدة على المستوى المحلي دون توفرها على المال الذي هو عصب التنمية المحلية المستدامة حتى لا تبقى تحت رحمة السلطة المركزية فتصبح تابعة وخاضعة لها ماليا وإداريا (يوسف، 2017-2018، صفحة 194).

ولغرض تنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الجماعات الإقليمية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين وإعداد الدراسات التقنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الجماعات الإقليمية في خلق مصادر للتمويل الذاتي المحلي في إطار ضوابط اللامركزية الإدارية، فالتمويل المحلي عامل أساسي في تحقيق تنمية مستدامة (جوهرة، 2018، صفحة 42).

2. دعم الاستثمار المحلي من أجل خلق الثروة

تشكل التنمية المحلية المستدامة تحديا كبيرا للجماعات الإقليمية، خاصة منها الفقيرة والنائية، ففي هذا الإطار تسعى الجزائر لإيجاد آليات تمكن من خلق الثروة وإحداث تغيير في الأساليب التقليدية في مجال التنمية، عبر تشجيع الاستثمار المحلي، من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تشغيل الشباب وفق برامج ومشاريع إنتاجية ممولة، فبالرغم من كل هذه الإجراءات والتحفيزات التي اتخذتها الجزائر لتفعيل النشاط المقولاتي وتشجيع الاستثمار

المحلي قصد تحقيق التنمية المحلية، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، وتبقى نتائجها متواضعة لا ترقى لتحقيق الثروة المحلية وفق ما هو مخطط له، هذا ما يضعها أمام تحديات كثيرة للخروج من الاقتصاد الريعي الذي أصبح مهددا في ظل انخفاض أسعار البترول .و يتمثل الاستثمار المحلي في تنشيط رؤوس الأموال في مشاريع محلية مثل دعم المقاولاتية بإنجاز مشروعات شق الطرق ومشروعات تزويد المجتمع المحلي بالمياه والصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعنى بالنشاط الاقتصادي كإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والصحة والتعليم والسياحة، كما يهدف إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي، وبالتالي خلق الحركية الاقتصادية المحلية، وتحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وتخفيض نسبة البطالة، ومن الممكن فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية وخلق ثروة تساعد على تحقيق تنمية محلية مستدامة (بوبكر، 2020، الصفحات 92-93). أصبح من الواجب أن يركز دور الجماعات الإقليمية على الكيف وليس الكم في ظل تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي واقتصاد السوق في الجزائر وعلى تمكين المواطنين، وليس مجرد خدمتهم والاهتمام بتوجيه الخدمة أو تقديمها مباشرة، فعلى الجماعات الإقليمية القيام بمجموعة من الوظائف والأدوار في مجال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات والمشاركة في صنع السياسة العامة، لذا نجد الكثير من الوحدات المحلية في دول العالم أصبحت تؤدي وظائف تؤثر على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين، شاملة الإمداد بالبنية الأساسية، وإدارة النقل، وفرض الضرائب، كما خُول لها إصدار القرارات المحلية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي خاصة وأنها أكثر دراية بالظروف المحلية.

إن المطالبة بإشراك الجماعات الإقليمية في تحديد خططها التنموية يطرح بشكل مباشر مسألة تسيير المشاريع الاستثمارية، وعلى هذا الأساس وتجنبا لتحديات التنمية المحلية المستدامة، يتوجب على السلطة المركزية تشجيع وتعزيز المبادرات المحلية بفرض تنمية الجوانب الاستثمارية وذلك بمشاركة المنتخبين المحلين أثناء اتخاذ القرارات التنموية في مجال الاستثمارات المحلية، وأمام هذه الوضعية لابد من إعطاء نوع من الحرية للبلدية والولاية في مجال تدبير الموارد الاستثمارية، حيث تصبح للجماعات الإقليمية كامل التصرف في تسيير المشاريع المنتجة للثروة، فتقوم الجماعات الإقليمية ممثلة في الولايات والبلديات بكل مبادرة من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططاتها التنموية (مخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية) بحيث تعمل على تشجيع الشركاء والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين في المجال الفلاحي، الصناعي، السياحي والعقاري عن طريق مستثمرين محليين أو أجانب وتشجيع التعاونيات الاستثمارية ولها أن تنشأ المؤسسات العامة الاقتصادية ذات الطابع التجاري أو الصناعي بهدف تحفيز المبادرات الحرفية لإشباع حاجات السكان المحليين وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إن الدور الجديد المنتظر من الجماعات الإقليمية في ترقية الاستثمارات هو ضرورة أَملَتها الوضعية المالية التي تمر بها أغلب البلديات في الجزائر، وهو ما أدى إلى الحاجة الى تفعيل آليات جديدة من لخلق الثروة كتوسيع نشاطات المؤسسات المصغرة والمتوسطة، ومرافقة الجماعات الإقليمية للبرامج والمشاريع الموجهة للاستثمار بجميع أشكاله الصناعية، وإيجاد بيئة محلية ملائمة ومحفزة للاستثمار المحلي ومراجعة القوانين المتعلقة بالتعاملات البنكية بما يتوافق مع أهدافه لدى مختلف الفاعلين المحليين.

3. التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة المحلية في الجزائر

إن المتتبع للتاريخ الاقتصادي يكتشف أن الاقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء تنموي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تجلى ذلك أساسا بعد التأكد من عدم ثبات أسعار النفط وما صاحب انخفاضها من خطورة على الاقتصاديات الريعية، والجزائر خاصة نتيجة ارتباط أسعار هذا المورد بالأسواق العالمية، وما فيها من تقلبات حادة من حين لآخر. مما حتم على السلطات الجزائرية البحث عن مختلف البدائل المتاحة لمواجهة تراجع الإيرادات، ومن بين تلك البدائل "سياسات التنويع الاقتصادي" التي أصبحت المَلَاذْ الأخير في ظل الاستفادة من الموارد الطبيعية والقدرات البشرية المتوفرة لديها، والانفتاح على التطور التكنولوجي على مختلف القطاعات، مع احترام مبادئ حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ويتضمن التنويع الاقتصادي استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يحقق تراكم في القدرات الذاتية، وقدرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات وبالتالي سد منابع التخلف والتبعية والاعتماد على الخارج (محمد، 2017، صفحة 260).

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل باعتباره عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية باعتباره يملك القدرة على تعزيز كفاءة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة، كما أن للتنويع الاقتصادي

أهداف تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مثل سد حاجيات المجتمع وتوفير فرص العمل وضمان الصحة للجميع، كما أنه يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال احترام البيئة ومواردها المهددة بالانقراض (روابنية، 2016، صفحة 141).

مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في طبيعة الاقتصاد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه والاستسلام له، و عدم استخدام الجدية في بناء اقتصاد متنوع خارج المحروقات بوضع مجموعة ركائز لبناء إستراتيجية للتخلص من الاقتصاد الريعي وبناء تنمية مستدامة محلية ووطنية، نذكر منها على سبيل المثال:

1. زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي بجميع أنواعه على المستوى المحلي والوطني.
2. تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قُدُرَاتها التنافسية، باعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة وتشجيع روح الإبداع والمنافسة.
3. إنشاء صندوق ثروة سيادية جديد: فبالإضافة إلى صندوق استقرار الموازنة العامة الجزائري، يمكن للدولة إنشاء صندوق آخر يكون هدفه تحقيق التنويع الاقتصادي ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجربة أبوظبي من خلال الاستثمار في جميع القطاعات التي يمكن أن تعود بالفائدة على أبوظبي ودول الإمارات ككل من بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صناعة البنية التحتية وقطاع الطاقة...
4. سياسة العناقيد في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة:
5. العناقيد الفرنسية من التجارب العالمية الرائدة في تفعيل دور الجماعات الإقليمية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، شجعت على تدخل

الجماعات الإقليمية في أنشطة البحث والتطوير ضمن سياسة العناقيد التي تعتبر بمثابة عامل مسرع لقيام أنشطة البحث والتطوير التشاركية التي تجمع بين عدة أطراف ضمن مجال جغرافي محدود حيث يكون للجماعات الإقليمية دور في ترقيتها وتنميتها، و سياسة تصنيعية تضع من خلالها الدولة ممثلة في الهيئات المحلية التابعة لها استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و منه التنمية المستدامة والاجتماعية والمحافظة على البيئة، باعتبار أن العناقيد هي تجمعات صناعية (ندير، 2017، صفحة 18) تعمل على تشجيع التعاون بين مختلف الأطراف المنتسبة إليه، لإنجاز مشاريع البحث والتطوير، كما أنها تسمح بتوفير مناصب عمل جديدة منها، كما تشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمعنى آخر تشجيع المقاولاتية، وتحفيز المؤسسات على ممارسة أنشطة دولية قابلة للتصدير، ويعتبر الإبداع نواة ظهور سياسة العناقيد في القرن الحالي والذي من خلاله يتم تنمية وتطوير البنى التحتية، وإيجاد أفكار وحلول للمحافظة على البيئة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (محمد ا.، 2019، صفحة 536)، كما أن الاقتصاد الحقيقي يهدف إلى تحقيق تنمية فعلية ومستدامة في شتى القطاعات، وإدخال عناصر إنتاجية جديدة في منظومته، تكفل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة وإحداث طفرة في فرص العمل المتاحة، وتكوين رؤوس أموال جديدة في الموازنة العامة للدولة تقليص التبعية المفرطة لقطاع النفط.

4. الشراكة بين الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام بالغ من قبل الحكومات في جل الدول، وانطلاقا و أصبح موضوع إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة مكانة مهمة في الوقت الراهن بالنسبة للجزائر، وذلك نتيجة عدم قدرة القطاع العام على تحمل مسؤوليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه، مقارنة بما يتوفر عليه من إمكانيات سخرت لأجله، فعملية تحقيق التنمية الوطنية والمحلية على الخصوص لا تقتصر على الحكومة وحدها، بل يجب عليها إشراك الجهات غير الرسمية كالقطاع الخاص لتحقيق هذه النهضة التنموية التي لا تتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص لأن الجماعات الإقليمية لم تعد قادرة على تحقيق التنمية المحلية لوحدها بسبب افتقادها لمجموعة من المؤهلات وزيادة أعبائها (زغادي، 2017، صفحة 204). من ناحية اخرى الأمم المتحدة الشراكة بأنها: «التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى تقاسم المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين» و عرفها صندوق النقد الدولي بأن الشراكة بين القطاعين هي : "الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقدم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي..." (الجمل، 2016، صفحة 1704).

لذا فإن تبني الشراكة من طرف الجماعات الإقليمية مع القطاع الخاص تعتبر أداة تتكيف مع أنظمة الإنتاج المرنة، حيث تكون لها القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات ضمن المحيط الذي تنتمي إليه، وتكون لها قدرة

على التعامل مع الشريك أو الشركاء المناسبين الذين يقدمون أفضل المشاريع باستخدام أحدث الوسائل، فالشراكة في إطار التنمية المحلية المستدامة هي بديل عن قيام الجماعات الإقليمية في إنجاز تعهداتها والمشاريع التنموية بنفسها انطلاقا من مواردها الخاصة التي لا تكفي (دهان، 2019، صفحة 530).

ولأن أسلوب مشاركة القطاع الخاص هو نمط استثماري ضروري لتقليل الإنفاق العام وتقليل الاقتراض الحكومي، وتحقيق منافع ترفع كفاءة الجماعات الإقليمية وتخفيض التكاليف والإسراع في التكيف مع التقنيات الحديثة، وتجاوز الصعوبات الاستشارية التقليدية، تتعدد أساليبه في تقديم المشروعات الخدمية حسب درجة مساهمته ومسؤولياته فيها على النحو التالي:

عقود الخدمة: تبرم بين هيئة حكومية (مركزية أو محلية) لها الصلاحيات المحددة ومع شركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم هذا الأخير ببعض المهام المحدودة، نظير أجر، ويتم الحصول على هذه العقود عادة بشكل تنافسي، لأجل قصير يتراوح بين ستة أشهر وسنتين، ولا يعطى هذا النوع من العقود القطاع الخاص الحق في اتخاذ قرارات خاصة بالإدارة المركزية أو المحلية.

عقود الإدارة: تتعاقد من خلالها هيئة حكومية أو محلية مع شركة محترفة لإدارة المؤسسة الحكومية أو المحلية وتسيير شؤونها، وبذلك تتحول فقط حقوق التشغيل والصيانة إلى الشركة الخاصة دون تحول حقوق الملكية، على أن تحصل الشركة الخاصة على تعويض مادي مقابل خدماتها، تتراوح مدتها ما بين ثلاث إلى خمس سنوات وميزتها الرئيسية أنه يسمح للدولة أو الجماعات الإقليمية بالاحتفاظ بملكية الشركة.

عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

البوت عبارة انجليزية متكونة من "Build" والتي تعني البناء، أو إنشاء مشروع ما، و كلمة "Operate" تعني التشغيل أو التسيير، أي تشغيل المستثمر

للمشروع الذي أنجزه في إطار هذا العقد، وأخيرا "Transfer" وتعني التحويل، أي تحويل ملكية المشروع موضوع العقد إلى القطاع العام (الدولة أو الجماعات الإقليمية) بعد قيام المستثمر بإنشائه وتشغيله لفترة من الزمن متفق عليها في العقد الذي يندرج في حيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.، وفي الجزائر، تجربة عقود البوت حديثة، لم يتم اعتمادها بشكل مطلق مع القطاع الخاص بهدف إقامة وإنجاز مشاريع بنية تحتية بتمويل كلي منه وفي إطار مدة زمنية طويلة نسبيا قد تتجاوز العشر أو عشرون سنة، وذلك راجع ربما للسياسة المنتهجة من طرف الحكومة في إنجاز هذا النوع من المشاريع من طرف الحكومة نفسها دون الاعتماد على القطاع الخاص (قنقارة، 2019، صفحة 130).

إن إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، له أهمية كبيرة خاصة وأنه يساهم في تخفيف العبء عن الدولة، وخلق فرص عمل للمواطنين، وتحسين مستوى معيشة السكان المحليين وتطوير أنشطتهم الإنتاجية، و يسمح للجماعات الإقليمية بتحصيل مردود أعلى للموارد المالية، إذ أن اللجوء إلى آلية الشراكة بين الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص هدفه استغلال إمكانيات هذا الأخير في تقديم الخدمة المطلوبة بفعالية من حيث الكم والكيف.

ثانيا، الآليات البيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

حماية البيئة من أهم المواضيع في الفترة الأخيرة و الذي ارتبط هذا بمفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على نمط جديد للتنمية من خلال المحافظة على موارد الطبيعة الموجودة للأجيال الحالية والمستقبلية، ما يقتضي اتخاذ آليات بيئية فعالة من أجل تحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة.

ولقد كرست منظمة الأمم المتحدة جهودا كبيرة من أجل المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لكل الدول، واعتبرت أن البيئة تمثل تراثا مشتركا ينبغي المحافظة عليه (علال، 2018، صفحة 69)، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى وضع آليات بيئية على المستوى الوطني والمحلي تحد من توسع مشكل تدهور البيئة من أجل تحقيق تنمية متواصلة.

1. التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة كإ ستراتيجية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجيات ووضع سياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وبحث سبل التعاون الدولي لتطوير استغلال الطاقات المتجددة للمحافظة على البيئة وتحقيق تنمية تحافظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، خاصة وأن مصادر الطاقة الأحفورية قابلة للنضوب، والسبب الرئيسي في زيادة انبعاث الغازات السامة في الهواء والمسببة للاحتباس الحراري. الجزائر أخذت المبادرة في الاستثمار في الطاقة المتجددة كطاقة بديلة عن الطاقة الأحفورية الناضبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وحفظ حق الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية من ناحية وتحفيز الاستثمارات التنموية مما يجعلها أمام رهان كيفية الاستغلال الأنجع لمصادر الطاقة المتجددة.

الاهتمام بالطاقة المتجددة في الجزائر جاء نتيجة عدة مبررات أهمها:

- تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة؛
- تنويع مصادر الطاقة: مصادر الطاقة التقليدية محدودة ومعرضة للتلوث والاستنزاف، فمن الضروري إيجاد مصادر للطاقة المتجددة من خلال البحث والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية، لذا فإن تنويع مصادر الطاقة يقلل من اعتمادها على المشتقات النفطية والغازية التي تحتل نسبة عالية من إجمالي الطاقة في الجزائر؛

- التنويع في الاقتصاد: من خلال تأسيس قطاع الطاقة المتجددة والاهتمام بتطوير التقنيات النظيفة؛
- توفير فرص عمل نظيفة ومتطورة تكنولوجيا، فالقطاع يشكل مصدرا مهما لتوفير الوظائف العالية الجودة، وبالتالي يتفوق على قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توفير رأسمال كبير.

رغم جهود الجزائر في الاعتماد على سياسة طاقوية متجددة بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة لكنها غير كافية مقارنة بالإمكانيات الطبيعية المتوفرة لها خاصة الطاقة الشمسية، ولتحقيق فعالية في استغلال هذا النوع من الطاقات نرى ضرورة تشجيع الاستثمار في قطاعه (أسماء، 2018، صفحة 24) إذ تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من النماذج الرائدة التي يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربتها وطنيا ومحليا في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة.

2. الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة

ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" خلال السنوات القليلة الماضية مركزا على الاستثمارات في الأصول البيئية والإنتاج الأنظف والطاقة المتجددة والبناء المستدام استجابة لهذه الأزمات المتعددة وهو يسعى إلى تحويل ونقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة، الوطنية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة وإلى تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، مثل تشجيع الزراعة والمحافظة على الغابات وإدارة النفايات مما يساهم في إعادة التوازن للنظم البيئية، وهو برنامج صديق للبيئة مرتبطا ارتباطا وثيقا بجميع مكونات قضايا الاقتصاد والتنمية المستدامة وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، صمم لوضع خريطة طريق للحكومات وصانعي القرار لتمكينهم من إعادة توزيع الإنفاق الحكومي وإعادة تركيزه على مجالات مثل التكنولوجيا

النظيفة والإدارة المتكاملة للنفايات، في الوقت نفسه يتم استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وحماية النظم الإيكولوجية للأرض.

لذا فإن مصطلح الاقتصاد الأخضر لا يعوض مفهوم التنمية المستدامة، بل يضاعف من قناعة أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا باعتماد فكرة الاقتصاد الأخضر نتيجة التلوث الذي لحق البيئة و التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس حدثا فوريا ممكن بقرار واحد من السلطات العليا، بل هو عملية طويلة وشاقة توجهها إرادة سياسية من الأعلى إلى القاعدة بمشاركة الشعب من القاعدة إلى القمة، وعملية التحول تكون بالانتقال من الاقتصاد الحالي والمتميز بالاستهلاك المفرط لموارد الطاقة الأحفورية والمتميز بإنتاج كميات كبيرة من النفايات وغازات الاحتباس الحراري إلى اقتصاد أخضر يستخدم موارد طبيعية متجددة وطاقات نظيفة مع انبعاثات قليلة للغازات السامة ويقوم بتدوير مخلفاته (حياة، 2016، صفحة 295).

3. إصلاح نظام الجباية البيئية في الجزائر

السياسة الجبائية في الأساس أداة تمويلية، لكنه مفهوم تغير نوعيا بالموازاة مع تَغَيَرَ مهام الدولة، حيث أصبحت تستعمله كأداة للتأثير على الوضع البيئي ومن أهم وسائل السلطة العامة التي تعمل على الحد من آثار التلوث، وهي مكمل أساسي لآلية الضبط الإداري البيئي (حكيمة، 2018، الصفحات 24-25)، يعبر عن الجباية البيئية بالضرائب الخضراء أو الإيكولوجية، ولقد اعتمد المشرع الجزائري لأول مرة ضمن تشريعاته، وبنود الميزانية العامة مفهوم الجباية البيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992و نص كذلك على مبدأ الملوث الدافع في القانون رقم: 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، إلا أنه هناك صعوبة في تحديد وعاء الجباية البيئية. أما بالنسبة لمجال ضريبة التلوث فإن تحديد العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة

يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة منطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي على البيئة بحيث يجب تعيين العناصر البيئية الملوثة داخل الوعاء، بشكل محدد ودقيق.

تسعى السلطات الجزائرية من خلال التشريعات البيئية إلى حماية البيئة عن طريق إيجاد آليات ووسائل للحد من أضرار التلوث البيئي ومن بينها الجباية البيئية تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، ولتفعيل هذه الأخيرة عمدت السلطات الجزائرية من خلال قوانين المالية إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية في العديد من القطاعات البيئية، إلا أن فاعليتها محدودة نظرا لبعض النقائص التي تعود للنظام الجبائي البيئي أهمها عدم تخصيص عائدات الجباية البيئية لحماية البيئة وكذلك أن المشرع الجزائري لم يشر إلى الحماية المدنية في القانون المدني ولا في القوانين الجبائية، وهذا ما أدى إلى وجود صعوبات في تحديد أساس المسؤولية المدنية في مجال الأضرار البيئية، هل تقوم على الخطأ أم على الضرر؟ (جندلي، 2018، صفحة 231).

4. مشاركة المواطن في تدبير الشأن البيئي

المواطن عنصر أساسي في المنظومة البيئية القائمة على متلازمة التأثير والتأثر، غير أن الواجب الذي يجب أن يقوم به اتجاه منظومة البيئة هو المشاركة في حمايتها والحفاظ عليها بشكل مستدام، انطلاقا من وعيه بأهمية ذلك وحتمية المحافظة عليها قصد تحقيق التنمية المستدامة، ولقد نصت المادة الثالثة/الفقرة الثامنة من القانون رقم: 10/03 والمؤرخ في: 2003/06/19، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06/07 المؤرخ في: 2007/05/13، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على ضرورة إشراك وإعلام كل شخص في أن يكون على دراية بحماية البيئة، والمشاركة في التدابير البيئية المسبقة في اتخاذ أي قرارات قد تسبب ضررا بالبيئة، وكل

شخص طبيعي أو معنوي له الحق في تقديم طلب إلى الهيئات المعنية قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بوضعية البيئة، و نشر وإعلان الإدارة للمعلومات البيئية على النحو الذي يضمن إطلاع المواطنين عليها، و وجوب قيامه بتبليغ السلطات المحلية والهيئات المكلفة بالبيئة إذا كان يمتلك معلومات حول تعرض الوسط البيئي إلى أي انتهاك أو أي خطر يهدده، تكريسا لمبدأ التشاركية (لعجال، 2020، صفحة 170).

ومن خلال استقراء نصوص المواد من 6 إلى 11 من القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (ج ر عدد 77 المؤرخة في: 2001/12/15) في مجال حماية البيئة يتضح أن المشرع حاول إلزام الفرد بعدة واجبات تتعلق بحماية البيئة مخاطبا خاصة منتجي وحائزي النفايات.

المادة الخامسة من القانون رقم: 10/03 المعدل والمتمم والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نصت على أن تتشكل أدوات تسيير البيئة إنشاء هيئة للإعلام البيئي، تحدد المقاييس البيئية، تَدَخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة، كما نصت المادة السادسة منه على إنشاء نظام شامل للإعلام البيئي، إلا أنه ما يلاحظ على الإعلام المتخصص في شؤون البيئة في الجزائر، لا يزال في مستوى أقل من المخاطر البيئية التي تواجهها، إذ لا تزال المؤسسات الإعلامية الجزائرية وخلافا للكثير من وسائل إعلامية دولية تتعاطى بتهاون مع المشكلات البيئية، إضافة إلى أن معظم الصحافيين والإعلاميين الذين يخوضون هذا المضمار يفتقرون إلى التخصص فيه وإلى الإلمام بكل ما يحتويه من قضايا متشعبة ومعقدة (محمد م.، 2015، الصفحات 180-181).

5. استنتاجات

من أهم ما نستنتجه من خلال عرض وتحليل أهم الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ما يلي:

- اسهام وتعنية القطاع الخاص مع منحه أكبر نسبة من الصلاحيات تحت رقابة عمومية؛
- توفير العنصر البشري المؤهل لقيادة ومتابعة تنفيذ الآليات؛
- توفر الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التنموية وكذلك الإعتماد على التخطيط الإستراتيجي.

وهذا ما حاولت الجزائر توفيره، إلاّ أنّه ورغم الجهود المبذولة في مختلف المجالات، لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها، وذلك يرجع إلى عدة معوقات تحول دون تحقق ذلك، وتختلف هذّه المعوقات بحسب تنوع أبعاد التنمية المحلية المستدامة إلى تنظيمية إدارية، إقتصادية مالية، سياسية، إجتماعية، وبيئية، ومن أهمها ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات الإقليمية التي أصبحت عاجزة عن تغطية حجم النفقات المتزايدة، مما أثر سلبا على آداء البلديات والولايات لمهامها وصلاحياتها المتعددة، وهذا ما أدى بصورة حتمية إلى عجز ميزانيتها وفتح المجال لتدخل السلطة المركزية في تغطية ذلك العجز عن طريق تخصيص إعانات مالية لها من جهة، وبالتالي توجيه القرار المحلي من جهة ثانية.

خاتمة:

من الملاحظ أن التعديل الجديد لقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم: 10/03 أنه لم يشر إلى الجماعات الإقليمية ودورها في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، عكس القانون الملغى رقم: 03/83 والذي نص في مادته السابعة على ما يلي: «تمثل المجموعات المحلية المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، تحدد كيفيات مشاركتها بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية».

فالقانون الجديد رقم: 10/03 المعدل والمتمم اكتفى باعتبار التنمية المستدامة من أولويات السياسة الوطنية، كما عرفها في مادته الرابعة/الفقرة الرابعة قوله: «التنمية المستدامة هي مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية»، كما انه لم يعترف المشرع الجزائري بممارسة الجماعات الإقليمية لاختصاص حماية البيئة إلّا بعد صدور قانون الولاية والبلدية لسنة 1990، واللذان نصا على مهام كل من الولاية والبلدية في مجال حماية البيئة بصورة مباشرة.

من ناحية أخرى، تعتمد السياسة البيئية المعاصرة على مبدأ اللامركزية في التسيير، باعتبار أنَّ مهمة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة قضية محلية أكثر منها قضية مركزية، لذا سارع المشرع في استحداث آلية التخطيط البيئي المحلي في إطار التنمية المستدامة من خلال النصوص القانونية التي تمنح للجماعات الإقليمية المتمثلة في البلدية والولاية سلطات واسعة في المجال.

كما تعتبر مبدئيا وثائق التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي أولى أدوات التخطيط المحلي البيئي، ونتيجة لقصور نظام التخطيط القطاعي العمراني والذي عجز عن تحقيق جميع الأهداف البيئية المرجوة، لذا أعاد المشرع الجزائري التفكير في نمط التخطيط البيئي المحلي من خلال استحداث الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، المخطط البلدي لحماية البيئة والمخططات الولائية لتهيئة الإقليم....، إلّا أنَّ نظام التخطيط البيئي المحلي لا يزال يشوبه الغموض في جوانب متعددة من بينها عدم وجود هيئات محلية متخصصة تقوم بالعمل التنبؤي الخاص بحماية البيئة بمفردها، ذلك أنَّ الطريقة التي اعتمدت عليها هذه المخططات البيئية المحلية تمت عن طريق فتح نقاش عام حول حالة البيئة تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، فهي لم تصدر بقانون أو مرسوم تنفيذي مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لمخططات التهيئة والتعمير بل جاءت بطريقة المنح، وبدون وجود أي تنسيق مسبق بين الجماعات المحلية فيما بينها وبين الجهات المركزية.

قائمة المراجع:

Déchaux, R. (2010). les garanties constitutionnelles de l'autonomie financière locale à l'épreuve des concours financiers étatiques. *revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger*, 10.

أسماء, م. ف .(31 12 ,2018) .الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة .*مجلة المنهل الاقتصادي* .24 .p ,

بوبكر, ع. ا .(25 01 ,2020) .دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والمالية*.93-92 .pp ,

جندلي, و .(05 01 ,2018) .الجباية البيئية في الجزائر بين الواقع والتحديات .*مجلة دراسات قانونية وسياسية*.231 .p ,

جوهرة, ز .(30 05 ,2018) .الاعتماد على مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية، عرض تجربة الهند .*مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية*.42 .p ,

حامة, ب. ي .(17 12 ,2019) .الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر .*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*.390 .p ,

حكيمة, س. ك .(21 12 ,2018) .دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة _دراسة اتجاه لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة .*مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* , pp. 24-25.

حياة, ب .(1 6 ,2016) .الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة -تجربة الإمارات .*مجلة معارف*.295 .p ,

سلاوي يوسف. (2017-2018). *مفهوم التنمية في القانون الجزائري*. الجزائر: كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1 .

علال, ق .(25 12 ,2018) .الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل تطور الجريمة البيئية تحقيقا للتنمية .*مجلة الدراسات والبحوث القانونية*.69 .p ,

قنقارة, م. ب .(7 12 ,2019) .عقد البوت واثره في ترقية الاستثمار وانجاز مشاريع البنى التحتية . *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية*.130 .p ,

لعجال, ل .(20 1 ,2020) .الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر .*المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*.170 .p ,

محمد, م. ب .(1 12 ,2015) .قراءة تحليلية لقانون حماية البيئة رقم: 10/03، وقانون الإعلام رقم: 05/12 .*مجلة الاجتهاد القضائي*.181-180 .pp ,

مختار, ز. ل .(20 7 ,2019) .عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة .*مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*.218 .p ,

مقدادي الخميسي. (2016). آليات تطوير أداء الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 199.